

ملاحق الكتاب

١- وثائق خطة فك الارتباط الإسرائيلية

٢- خريطة الطريق

obeikandi.com

الملحق الأول

وثائق خطة فك الارتباط الإسرائيلية(*)

أولاً: خطة رئيس الحكومة الإسرائيلية، أرينيل شارون، لفك الارتباط.

١ - عام

تلتزم إسرائيل عملية السلام وتطمح للوصول إلى تسوية متفق عليها، على أساس مبدأ دولتين لشعبي: دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، وذلك كجزء من تحقيق رؤيا الرئيس بوش.

تؤمن إسرائيل بأن عليها العمل على تحسين الواقع الحالي. وقد استنتجت إسرائيل أنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني يمكن التقدم معه في عملية سلام متبادلة. وعلى ضوء ذلك، بلورت خطة «خطة الانفصال» الأحادية الجانب والتي تستند إلى الاعتبارات التالية:

(أ) الجمود السياسي المتجسد بالوضع الحالي مضر. ومن أجل الخروج من هذا الجمود، على إسرائيل أن تبادل إلى خطوة غير مشروطة بتعاون من قبل الجانب الفلسطيني.

(ب) الخطة ستؤدي إلى واقع أمني أفضل، على الأقل على المدى البعيد.

(*) المصدر: مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٥٨

(ج) فى كل تسوية دائمة مستقبلية ، لن يكون هنالك استيطان إسرائيلى فى قطاع غزة . بالمقابل ، من الواضح أنه ستبقى فى الضفة الغربية مناطق ستكون بمثابة جزء من دولة إسرائيل ، وبضمنها مستوطنات مدنية ، مناطق أمنية وأماكن سيكون لإسرائيل فيها مصالح أخرى .

(د) الانسحاب من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية (أربع مستوطنات وقواعد عسكرية) سيقفل من مستوى الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين وفى الانسحاب ما يمكن أن يساعد على تحسين نسيج الحيا للفلسطينيين واقتصادهم .

(هـ) تأمل إسرائيل بأن يحسن الفلسطينيون استغلال خطة «خطة الانفصال» من أجل الخروج من دائرة العنف والاندماج من جديد فى عملية الحوار .

(و) «خطة الانفصال» ستلغى صحة الادعاءات ضد إسرائيل بخصوص مسؤوليتها عن الفلسطينيين فى قطاع غزة .

(ز) عملية «الانفصال» لا تتقص من قيمة الاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين . وسيتم مواصلة العمل بالتسويات القائمة وذات الصلة . وعندما تظهر فى الجانب الفلسطينى دلائل تؤكد استعدادة ومقدرته على محاربة الإرهاب وتنفيذ إصلاحات حسب خطة «خارطة الطريق» سيكون بالإمكان العودة إلى طريق المفاوضات والحوار .

٢- بنود الخطّة

قطاع غزة

(أ) ستقوم إسرائيل بإخلاء قطاع غزة ، بما فى ذلك المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيه اليوم ، وستعيد انتشارها من جديد خارج القطاع ، عدا عن انتشار عسكرى فى منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفى) حسبما سيتم تفصيله لاحقاً .

(ب) مع استكمال الخطوة ، لن يبقى فى المناطق البرية التى سيتم إخلاؤها فى قطاع غزة أى حضور إسرائيلى ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين .

(ج) نتيجة لذلك، لن يكون هناك أى أساس للدعاء بأن قطاع غزة يعتبر منطقة محتلة.

الضفة الغربية

(أ) ستخلى إسرائيل منطقة شمال الضفة الغربية («غنينم»، «كديم»، «حومش»، و«سانور») وكل المنشآت العسكرية الثابتة فى هذه المنطقة، وستعيد انتشارها من جديد خارج المنطقة التى سيتم إخلاؤها.

(ب) مع استكمال هذه الخطوة، لن يتبقى فى شمال الضفة الغربية أى تواجد ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين.

(ج) ستتيح هذه الخطوة التواصل الجغرافى الفلسطينى فى شمال الضفة الغربية.

(د) ستعمل إسرائيل على تحسين البنى التحتية للمواصلات فى الضفة الغربية بهدف ضمان الاستمرارية فى خطوط المواصلات للفلسطينيين فى الضفة الغربية.

(هـ) هذه الخطوة ستسهل النشاطات الاقتصادية والتجارية للفلسطينيين فى الضفة الغربية.

الجدار الفاصل

ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمنى، بناء على قرارات الحكومة ذات الصلة. كما سيأخذ مسار الجدار الاعتبار الإنسانية بالحسبان.

٣- الواقع الأمنى بعد الإخلاء

(أ) قطاع غزة

١- إسرائيل ستشرف وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من البر، وستسيطر بشكل مطلق على المجال الجوى للقطاع، وستواصل القيام بعمليات عسكرية فى المجال المائى لقطاع غزة.

٢- يكون قطاع غزة منطقة منزوعة من الأسلحة التى لا تتفق مع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

٣- تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس . بما فى ذلك القيام بخطوات وقائية ، وكذلك بارد ، من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التى ستنشأ فى المنطقة .

(ب) الضفة الغربية

١ - مع إخلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية («غنىم» ، «كديم» ، «حومش» ، و «سانور») لن تحتفظ إسرائيل بتواجد عسكري دائم فى تلك المنطقة .

٢ - تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسى بالدفاع عن النفس ، بما فى ذلك القيام بخطوات وقائية ، وكذلك بالرد ، من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التى ستنشأ فى المنطقة .

٣ - ستتواصل النشاطات الأمنية فى بقية مناطق الضفة الغربية . مع ذلك ، ستدرس إسرائيل . مع الظروف ، تقليص نشاطاتها العسكرية داخل المدن الفلسطينية .

٤ - ستعمل إسرائيل على تقليص عدد نقاط التفتيش (الحواجز) فى الضفة الغربية .

٤ - المنشآت والقواعد العسكرية فى قطاع غزة ومنطقة شمال الضفة الغربية

مبدئياً ، سيتم تفكيكها وإخلائها ، باستثناء تلك التى ستقرر إسرائيل الإبقاء عليها وتسليمها إلى الجهة التى سيتم وتحديداتها .

٥ - شكل المساعدات الأمنية للفلسطينيين

توافق إسرائيل على أن يتم ، بالتنسيق معها ، قيام جهات أمريكية ، بريطانية ، مصرية ، أردنية أو خبراء آخرين ، توافق عليها إسرائيل ، بتقديم المشورة والمساعدة والتدريب لقوات الأمن الفلسطينية كى تقوم بمحاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام .

تصر إسرائيل على منع تواجد قوات أمنية غربية فى قطاع غزة و/ أو فى الضفة الغربية ، دون التنسيق معها وبغير موافقتها .

٦- المنطقة الحدودية بين القطاع ومصر (مسار فيلادلفي)

تواصل إسرائيل، في المرحلة الأولى، الحفاظ على تواجد عسكري على طول الخط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر (مسار فيلادلفي). هذا التواجد يعتبر حاجة أمنية. يحتمل أن يتطلب الأمر، في مناطق معينة، القيام بتوسيع المنطقة التي ستم فيها النشاطات العسكرية.

يتم لاحقاً التفكير في إمكانية إخلاء هذه المنطقة. ويناط ذلك بشروط من بينها: الواقع الأمني ومدى تعاون مصر في سبيل التوصل إلى اتفاق موثوق. إذا نشأت الظروف الملائمة لإخلاء هذه المنطقة، تكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، بشكل يتفق مع الترتيبات التي سيتم تحديدها مع إسرائيل.

٧- المستوطنات الإسرائيلية

تطمح إسرائيل إلى الإبقاء على الأملاك غير المنقولة في المستوطنات الإسرائيلية (ملاحظة - شريطة وجود جهة دولية تتولى تسلمها). وضع النشاط الاقتصادي الإسرائيلي تحت تصرف الفلسطينيين يحمل في طياته إمكانية توسيع النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

تقترح إسرائيل تشكيل جهة دولية (على غرار «AHLC») تكون مقبولة من الولايات المتحدة وإسرائيل، كي تتسلم من إسرائيل المستوطنات التي سيتم الإبقاء عليها وتقدير قيمة الأملاك.

تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق المطالبة في إجراء حساب للقيمة الاقتصادية للأملاك التي ستبقى في المنطقة التي سيتم إخلاؤها.

٨- بنى تحتية وترتيبات مدنية

سيتم الإبقاء على شبكات الماء والكهرباء وتصريف مياه المجارى والاتصالات التي تخدم الفلسطينيين. وتطمح إسرائيل إلى الإبقاء على شبكات الماء والكهرباء وتصريف

مياه المجارى والاتصالات التى تخدم المستوطنات الإسرائيلية التى سيتم إخلاؤها .
مبدئياً، ستتيح إسرائيل مواصلة تزويد الكهرباء، الماء، الغاز والوقود للفلسطينيين،
حسب الترتيبات القائمة . ستبقى كل الترتيبات المعمول بها، خاصة فى مجال المياه
والمجال الإلكترو-مغناطيسى، سارية المفعول .

٩- نشاط التنظيمات الدولية المدنية

تنظر إسرائيل بالإيجاب إلى استمرار نشاط التنظيمات الإنسانية الدولية والتنظيمات
التي تهتم بالتطوير المدني والتي تساعد الفلسطينيين . وستنسق إسرائيل مع التنظيمات
الدولية الترتيبات المطلوبة لتسهيل عملها .

١٠- الاتفاقيات الاقتصادية

مبدئياً، تبقى الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها بين إسرائيل والفلسطينيين، اليوم،
سارية المفعول . وتشمل هذه الاتفاقيات :

- (أ) دخول العمال إلى إسرائيل حسب المعايير المعمول بها .
- (ب) نقل البضائع بين قطاع غزة، الضفة الغربية، إسرائيل والخارج .
- (ج) النظام المالى .
- (د) ترتيبات الضرائب والجمارك .

(هـ) ترتيبات البريد والاتصالات . تطمح إسرائيل، على المدى البعيد، وبشكل يتفق
مع مصلحتها فى تشجيع استقلالية الاقتصاد الفلسطينى بشكل أكبر، إلى
تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل . ستدعم إسرائيل
تطوير مصادر تشغيل فى قطاع غزة وفى المناطق الفلسطينية فى الضفة الغربية .

١١- المنطقة الصناعية (إيرز)

توفر المنطقة الصناعية «إيرز» القائمة داخل قطاع غزة، أماكن عمل لقراية ٤٠٠٠ فلسطينى .

ويعتبر استمرار تفعيل هذه المنطقة مصلحة فلسطينية، من الدرجة الأولى .
ستدرس إسرائيل الإبقاء على المنطقة الصناعية بشكلها الحالي، في حال توفر
شرطين :

(أ) توفير ترتيبات أمنية مناسبة .

(ب) اعتراف المجتمع الدولي، بشكل واضح، بأن استمرار قيام المنطقة الصناعية،
بصورتها الحالية، لا يعنى استمرار السيطرة الإسرائيلية فى المنطقة .

كبدل لذلك، يتم نقل السيطرة على المنطقة الصناعية إلى جهة فلسطينية أو دولية
متفق عليها .

تفحص إسرائيل مع مصر إمكانية إقامة منطقة صناعية مشتركة على الحدود الفاصلة
بين قطاع غزة، مصر وإسرائيل .

١٢- المعابر الدولية

(أ) المعبر الدولي بين قطاع غزة ومصر

١- يتواصل العمل بموجب الترتيبات القائمة اليوم .

٢- إسرائيل معنية بنقل المعبر إلى نقطة «المثلث الحدودى»، الواقعة على بعد قرابة كيلو
مترين إلى الجنوب من موقعه الحالي . يتم ذلك بالتنسيق مع مصر، وسيساعد ذلك
على زيادة ساعات العمل فى المعبر .

(ب) المعابر الدولية بين الضفة الغربية والأردن

يتواصل العمل فيها بموجب الترتيبات المتبعة اليوم .

١٣- معبر إيرز

يتم نقل معبر «إيرز» إلى داخل حدود إسرائيل، حسب جدول زمنى يتم تحديده
بشكل منفصل .

١٤- جدول زمنى

حسب التخطيط ، يفترض الانتهاء من عملية الإخلاء حتى نهاية العام ٢٠٠٥ . سيتم إطلاع الولايات المتحدة على مراحل الإخلاء والجدول الزمنى المفصل .

١٥- تلخيص

تتوقع إسرائيل دعماً دولياً واسعاً لعملية الانفصال . يعتبر هذا الدعم حيوياً فى سبيل دفع الفلسطينيين إلى القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم ، بشكل فعلى ، فى مجالات محاربة الإهاب وتنفيذ الإصلاحات حسب خطة «خارطة الطريق» . وعندما ، يمكن العودة إلى مسار المفاوضات .

* * *

ثانياً: رسالة رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، إلى الرئيس جورج بوش

٢٠٠٤/٤/١٤ (*)

السيد جورج دبليو بوش المحترم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية البيت الأبيض .

واشنطن، دى . سى .

عزيزى السيد الرئيس

إن الرؤية التى عبرت عنها، فى كلمتكم بتاريخ ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢، تشكل إحدى أهم المساهمات التى تهدف إلى ضمان مستقبل مشرق للشرق الأوسط وبناء على ذلك، وافقت دولة إسرائيل على خريطة الطريق كما تبنتها حكومتنا . وهكذا قدمت أول مرة صيغة عملية وعادلة لتحقيق السلام وفتح نافذة لفرصة حقيقية من أجل التقدم نحو تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، تشمل إقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن .

وتعرض هذه الصيغة التسلسل الصحيح والمبادئ الصحيحة للتوصل إلى السلام . ويمثل تطبيقها التام الوسيلة الوحيدة لتحقيق تقدم حقيقى . وكما أشرتم، فإن الدولة الفلسطينية لن تقام أبداً عن طريق الإرهاب، وعلى الفلسطينيين الانخراط فى قتال دائم ضد الإرهابيين وتفكيك بنيتهم التحتية . كما يجب أن تبذل جهود جادة لإدخال إصلاح حقيقى وإقامة الديمقراطية والليبرالية الحقة، بما فى ذلك ظهور قادة جدد لا تشوبهم شائبة الإرهاب . إننا ملتزمون هذه الصيغة، باعتبارها السبيل الوحيد الذى يمكن أن يوصل إلى اتفاق . ونحن نعتقد أن هذه الصيغة هى الوحيدة القابلة للحياة .

(*) مترجمة عن الإنكليزية من موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت :

<http://www.mfa.gov.il>

(المصدر : مجلة الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق) .

إن السلطة الفلسطينية فى ظل قيادتها الحالية لم تتخذ أى إجراء للقيام بما يترتب عليها بموجب خريطة الطريق . فلم يتوقف الإرهاب ، ولم يشرع فى إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، ولم تنفذ الإصلاحات المؤسسية الحقيقية . ولا تزال دولة إسرائيل تدفع التكاليف الباهظة جرّاء استمرار الإرهاب . ينبغى لدولة إسرائيل الاحتفاظ بقدرتها على حماية نفسها وردع أعدائها ، لذا نحتفظ بحقنا فى الدفاع عن أنفسنا ضد الإرهاب ، وفى اتخاذ الإجراءات ضد المنظمات الإهابية .

وبعد أن توصلنا إلى خلاصة أنه لا يوجد لنا ، فى الوقت الحاضر ، شريك فلسطينى نتقدم معه بسلام نحو تسوية ، وبما أن المآزق الحالية لا يفيد فى تحقيق أهدافنا المشتركة ، قررت البدء بعملية لفك الارتباط المتدرج ، على أمل خفض الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين . وقد صممت خطة فك الارتباط من أجل تحسين أمن إسرائيل وتحقيق الاستقرار لوضعنا السياسى والاقتصادى . وهى ستمكننا من نشر قواتنا بفعالية أكبر إلى حين تسمح أوضاع السلطة الفلسطينية بمعاودة التطبيق التام لخريطة الطريق .

أرفق لكم المبادئ الرئيسية لخطة فك الارتباط ، كى تقدموا بمراجعتها . وهذه المبادرة ، التى لا نقوم بها بموجب خريطة الطريق ، تمثل خطة إسرائيلية مستقلة ، ومع ذلك فإنها لا تتعارض مع خريطة الطريق . ووفقاً لهذه الخطة ، تعتزم دولة إسرائيل إعادة موضعة منشآت عسكرية وكل القرى والبلدات الإسرائيلية فى قطاع غزة ، فضلاً عن منشآت عسكرية أخرى وعدد قليل من القرى فى السامرة .

وفى هذا السياق ، نخطط أيضاً لتسريع عملية بناء السياج الأمنى الذى لا بد من إكماله لضمان أمن مواطنى إسرائيل . وهذا السياج حاجز أمنى لا سياسى ، وموقت لا دائم ، ولذلك لن يلحق الضرر بأى من قضايا المرحلة النهائية ، بما فيها الحدود النهائية . وسأخذ مسار السياج ، كما أقرته حكومتنا ، فى الحسبان تأثيراته فى الفلسطينيين غير المنخرطين فى النشاطات الإرهابية ، بما يتماشى مع الحاجات الأمنية .

وعند عودتى من واشنطن ، أعترزم تقديم هذه الخطة لنيل موافقة الحكومة والكنيست ، وإننى أعتقد اعتقاداً راسخاً أنها ستحظى بهذه الموافقة .

إن خطة فك الارتباط ستخلق واقعاً جديداً وأفضل لدولة إسرائيل ، وتعزز أمنها واقتصادها . وتقوى قدرة شعبها على الاحتمال . وفى هذا السياق ، أعتقد أن من المهم

توفير فرص جديدة للنقب والجليل . كما أن الخطة تنطوي على سلسلة من الإجراءات التى لها القدرة الضمنية على تحسين مصير السلطة الفلسطينية ، شريطة أن تبنى الحكمة فى الاستفادة من هذه الفرصة . ويحمل تنفيذ خطة فك الارتباط فى طياته فرصة حفز إجراء تغييرات إيجابية داخل السلطة الفلسطينية يمكن أن تخلق الشروط الضرورية لاستئناف المفاوضات المباشرة .

إننا نعتبر التوصل إلى تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين محور اهتمامنا ، ونحن ملتزمون بتحقيق هذا الهدف . ويجب أن يستند التقدم نحو هذا الهدف إلى خريطة الطريق بشكل حصري ، وسنعارض أى خطة أخرى .

إننا ندرك تماماً المسؤوليات التى تواجه دولة إسرائيل فى هذا الصدد . وهى تشمل الحد من نمو المستوطنات ، وإزالة المواقع الاستيطانية غير المرخص لها ، واتخاذ خطوات لزيادة حرية انتقال الفلسطينيين غير المنخرطين فى الإرهاب وفق ما تسمح به الحاجات الأمنية . وسنرسل إليكم ، فى وثيقة منفصلة ، الوصف الكامل للخطوات التى ستتخذها دولة إسرائيل للوفاء بالتزاماتها .

إن دولة إسرائيل تدعم جهود الولايات المتحدة لإصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية من أجل الوفاء بواجباتها فى مكافحة الإرهاب بموجب خريطة الطريق . وتدعم إسرائيل أيضاً الجهود الأمريكية المشتركة مع المجتمع الدولى لتعزيز عملية إصلاح السلطة الفلسطينية ، وبناء مؤسساتها ، وتحسين اقتصادها ، وتعزيز رفاه شعبها ، على أمل أن تثبت القيادة الفلسطينية الجديدة قدرتها على الوفاء بواجباتها بموجب خريطة الطريق .

وأود ، مرة أخرى ، أن أعبر عن تقديرى لقيادتكم الشجاعة فى الحرب على الإرهاب الدولى ، ومبادرتكم المهمة لإعادة إحياء الشرق الأوسط كموطن أكثر ملاءمة لشعبه ، وخصوصاً صداقتكم الشخصية ودعمكم الشديد لدولة إسرائيل .

بإخلاص

أريئيل شارون

ثالثاً: رسالت من الرئيس جورج بوش إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية،
أريئيل شارون، يعتبر فيها العودة إلى حدود ١٩٤٩ غير واقعية

واشنطن ١٤/٤/٢٠٠٤ (*)

١٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ صاحب الفخامة أريئيل شارون رئيس وزراء إسرائيل .
عزيزى السيد رئيس الوزراء : شكراً على الرسالة التى شرحت فيها خطتك لفك
الارتباط .

إن الولايات المتحدة ما زال يحدها الأمل فى العثور على وسيلة للتقدم إلى الأمام
تجاه إيجاد حل للنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى . وإننى ما زلت ملتزماً برؤيتى التى
أعلنت عنها يوم ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ بإقامة دولتين تعيشان جنباً إلى جنب فى
سلام وأمن كمفتاح للسلام ، وبخريطة الطريق كنهج للتوصل إلى ذلك .

إننا نرحب بخطة فك الارتباط التى أعدتها، والتى تقوم إسرائيل بمقتضاها
بالانسحاب من منشآت عسكرية محددة وكل المستوطنات فى غزة، والانسحاب من
منشآت عسكرية ومستوطنات محددة فى الضفة الغربية . إن تلك الخطوات التى نصت
عليها الخطة ستمثل تقدماً حقيقياً نحو تحقيق رؤيتى التى أعلنت عنها يوم ٢٤ حزيران/
يونيو ٢٠٠٢ ، وستقدم مساهمة حقيقية تجاه السلام . ونحن نتفهم أيضاً، فى هذا
السياق، أن إسرائيل مقتنعة بأهمية إتاحة فرص جديدة فى الجليل وصحراء النقب .

ويحدونا الأمل فى أن الخطوات التى ستتبع تلك الخطة وتتمشى مع تلك الرؤية
ستذكر كل الدول والأطراف بمسؤولياتها الخاصة طبقاً لخريطة الطريق .

إن الولايات المتحدة تقدر المخاطر التى يمثلها مثل هذا المشروع . ولذلك فإننى أود أن
أعيد التأكيد لك على عدة نقاط .

(*) المصدر : مجلة الدراسات الفلسطينية - مرجع سابق) .

أولاً: إن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة برؤيتي وبتطبيقها كما تنص خريطة الطريق . وإن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمنع أى محاولة من جانب أى طرف لفرض خطة أخرى . وطبقاً لخريطة الطريق فإنه ينبغي على الفلسطينيين أن يشرّعوا على الفوز فى القضاء على الأنشطة المسلحة وكل أعمال العنف ضد إسرائيل فى أى مكان ، كما يجب أن توقف كل المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد إسرائيل . ويجب أن تتصرف القيادة الفلسطينية بحزم ضد الإرهاب ، بما فى ذلك القيام بعمليات مستمرة وفعالة لها أهداف محددة لوقف الإرهاب والقضاء على قدرات الإرهابيين وبنيتهم الأساسية . كما يجب على الفلسطينيين أن يشرّعوا فى تطبيق إصلاحات سياسية شاملة وأساسية تشمل وجود برلمان قوى وديمقراطى ووجود رئيس وزراء يتمتع بسلطات قوية .

ثانياً: لن يكون هناك أمن لإسرائيل ولا للفلسطينيين إلا بعد أن يشاركوا معاً ومع كل دول المنطقة فى الكفاح ضد الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية .

وتكرر الولايات المتحدة تأكيدها على الالتزام الثابت بأمن إسرائيل ، بما فى ذلك وجود حدود آمنة يمكن الدفاع عنها ، وحماية وتقوية قدرات إسرائيل على الردع وحماية نفسها بنفسها ضد أى تهديد أو مجموعة من التهديدات المحتملة .

ثالثاً: تحتفظ إسرائيل بحقها فى الدفاع عن النفس ضد الإرهاب ، بما يشمل ذلك من اتخاذ إجراءات ضد المنظمات الإرهابية . وسوف تتزعم الولايات المتحدة الجهود ، بالتعاون مع الأردن ومصر وأعضاء آخرين فى المجتمع الدولى ، لبناء قدرة وإرادة المؤسسات الفلسطينية لمكافحة الإرهاب ، وتفكيك المنظمات الإرهابية ، والحيولة دون أن تصبح المناطق التى تنسحب منها إسرائيل مصدر تهديد يستدعى مواجهته بأساليب أخرى . إن الولايات المتحدة تتفهم أنه بعد انسحاب إسرائيل من غزة ومناطق من الضفة الغربية ، فإن الاتفاقيات المتعلقة بشأن الترتيبات الأخرى ، والترتيبات الموجودة حالياً المتعلقة بالسيطرة على الأجواء والمياه الإقليمية والممرات البرية بالضفة الغربية وغزة ، سوف تستمر . إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بأمن إسرائيل وبما يحقق مصالح الدولة اليهودية . وكما يبدو جلياً فإن إطار العمل الواقعى المتفق عليه والعاقل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية سيحتاج إلى

إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من توطينهم فى إسرائيل .

وكجزء من تسوية السلام النهائية، يجب أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، وهو ما يمكن أن ينبع من خلال المفاوضات بين الأطراف طبقاً لقرارى مجلس الأمن الدولى رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ . وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة فى إسرائيل، فمن غير الواقعى أن تتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وقد توصلت كل الجهود السابقة لمناقشة حل الدولتين إلى النتيجة ذاتها. فمن الواقعى أن نتوقع أن أى اتفاق على الوضع النهائى لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس تغييرات متبادلة يتم الاتفاق عليها تعكس تلك الحقائق الواقعية . وأنا أعلم، كما ذكرت فى رسالتك، أنك على دراية بأن هناك مسؤوليات محددة تواجه دولة إسرائيل، من بينها أن حكومتك أعلنت أن الحاجز الذى أقامته إسرائيل يجب أن يكون حاجزاً أمنياً وليس حاجزاً سياسياً وأنه ينبغى أن يكون مؤقتاً وليس دائماً، ولذلك فإن ينبغى ألا يسبب الإضرار بالقضايا المتعلقة بالحل النهائى بما فيها الحدود النهائية، والطريق الذى يمر عبره يجب أن يأخذ فى اعتباره الاحتياجات الأمنية، والآثار المترتبة على الفلسطينيين الذين ليست لهم علاقة بالأنشطة الإرهابية .

وكما تعلم فإن الولايات المتحدة تؤيد إقامة دولة فلسطينية تكون قابلة للتطبيق ومتلاحمة (لا فواصل بين أراضيها) ومستقلة وذات سيادة، حتى يستطيع الشعب الفلسطينى بناء مستقبله طبقاً للرؤية التى وضعتها فى حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ ومع الطريق .

وسوف تنضم الولايات المتحدة إلى أعضاء آخرين فى المجتمع الدولى فى دعم ورعاية إقامة مؤسسات سياسية ديمقراطية وقيادة جديدة تكون ملتزمة بتلك المؤسسات، وإعادة بناء المؤسسات المدنية، ونمو اقتصاد مزدهر، وبناء مؤسسات أمن قوية تكرس جهودها للمحافظة على القانون والنظام وتفكيك المنظمات الإرهابية .

إن اتفاق السلام الذى سيتم التفاوض بشأنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيكون نعمة كبرى ليس للشعبين فحسب، بل لشعوب المنطقة برمتها . وطبقاً لذلك فإن

الولايات المتحدة تعرب عن اعتقادها بأن كل دول المنطقة عليها مسؤوليات محددة تتمثل فى : دعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية ، ومحاربة الإرهاب ، وقطع كل أشكال المساعدة للأفراد والجمعيات التى لها علاقة بالإرهاب ؛ وأن تبدأ من الآن فى التحرك نحو إقامة علاقات أكثر طبيعية مع دولة إسرائيل . هذه الإجراءات ستكون مساهمات حقيقية لبناء السلام فى المنطقة .

السد رئيس الوزراء ، لقد وضعت مبادرة جريئة وتاريخية يمكن أن تقدم مساهمة مهمة للسلام . وأنا أشيد بجهودك وبقرارك الشجاع الذى أؤيده . وكحليف مقرب وصديق حميم فإن الولايات المتحدة تعتزم أن تتعاون تعاوناً وثيقاً معك للمساعدة فى إنجاح تلك المبادرة .

مع خالص تحياتى

جورج دبليو بوش

الملحق الثانى

خريطة الطريق (*)

بيان صحفى

مكتب الناطق الرسمى

واشنطن العاصمة

٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣

خريطة طريق إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى تركز إلى الأداء ما يلى هو خريطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومركزة إلى الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين فى المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة وروسيا).

إن الهدف هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى بحلول عام ٢٠٠٥م، كما طرحت فى خطاب الرئيس بوش فى الرابع والعشرين من حزيران/ يونيو، ورحب بها الاتحاد الأوروبى وروسيا والأمم المتحدة فى بيانين وزاريين

(*) المصدر : موقع الإنترنت التابع لمكتب برامج الإعلام الخارجى فى وزارة الخارجية الأمريكية :

<http://usinfo.state.gov/arabic/wfsub.htm>

مجلة الدراسات الفلسطينية - العدد (٥٥) .

للمجموعة الرباعية فى السادس عشر من تموز/ يوليو والسابع عشر من أيلول/ سبتمبر .

لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلى - الفلسطينى إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب ، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطينى قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب وراغبة فى وقادة على بناء ديمقراطية فاعلة تركز إلى التسامح والحرية ، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضرورى لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية ، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على النحو المنصوص أدناه .

وستقوم الرباعية بالمساعدة فى وتيسير تطبيق الخطة ، بدءاً بالمرحلة ١ ، بما فى ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين كما يتطلب الأمر . وتضع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ . لكن ، ولكونها خطة تركز إلى الأداء ، سيتطلب التقدم وسيعتمد على جهود الطرفين المبذولة بنية حسنة ، وامتثالهما لكل من الالتزامات المذكورة أدناه . وإذا ما قام الطرفان بتأدية واجباتهما بسرعة ، فإن التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية قد يتم بصورة أسرع مما هو مذكور فى الخطة . أما عدم الامتثال بالالتزامات فسيعيق التقدم .

وستؤدى تسوية تم التفاوض بشأنها بين الطرفين ، إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة ، ديمقراطية ، قادرة على البقاء ، تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين . وسوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى ، وتنتهى الاحتلال الذى بدأ فى عام ١٩٦٧م ، بناء على الأسس المرجعية لمؤتمر قمة سلام مدريد ، ومبدأ الأرض مقابل السلام ، وقرارات الأمم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٣٩٧ ، والاتفاقات التى تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين ، ومبادرة ولى العهد السعودى الأمير عبد الله ، التى تنتهها قمة الجامعة العربية فى بيروت ، الداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن ، ضمن تسوية شاملة . إن هذه المبادرة عنصر جوهري فى الجهود الدولية لتشجيع على سلام شامل على جميع المسرات ، بما فى ذلك المساران السورى - الإسرائيلى واللبنانى - الإسرائيلى .

وستعقد الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين فى ما يتعلق بتطبيق الخطة ويتوقع من الطرفين أن يقوما ، فى كل مرحلة ، بالالتزاماتهما بشكل متواز ، إلا إذا حدد الأمر على غير ذلك .

المرحلة (١)

إنهاء الإرهاب والعنف

تطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية،

من الوقت الحاضر حتى أيار/ مايو ٢٠٠٣

فى المرحلة ١ ، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب الخطوات المذكورة أدناه ؛ وينبغى أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل . ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمنى على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض ، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها . ويباشر الفلسطينيون إصلاحاً سياسياً شاملاً إعداداً للدولة ، بما فى ذلك وضع مسودة دستور فلسطينى ، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات . وتقوم إسرائيل بجميع الخطوات الضرورية للمساعدة فى تطبيع حياة الفلسطينيين ، وتنسحب إسرائيل من المناطق التى تم احتلالها منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ويعيد الطرفان الوضع إلى ما كان قائماً آنذاك ، مع تقدم الأداء الأمنى والتعاون . كما تجمد إسرائيل جميع النشاط الاستيطانى انسجاماً مع تقرير لجنة ميتشل .

فى بداية المرحلة ١

• تصدر القيادة الفلسطينية بياناً جلياً لا لبس فيه يعيد تأكيد حق إسرائيل فى الجود بسلام وأمن ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين فى أى مكان . وتنهى جميع المؤسسات الفلسطينية التحريض ضد إسرائيل .

• تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤيا الدولتين (المتضمنة) دولة فلسطينية مستقلة ، ذات سيادة ، وقادرة على البقاء ، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل ، كما أعرب عنها الرئيس بوش ، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين فى كل مكان . وتنهى جميع المؤسسات الإسرائيلية التحريض ضد الفلسطينيين .

الأمن

• يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب ويباشرون جهوداً

واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين فى أى مكان.

● تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، متسهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية. ويشمل هذا الشروع فى مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أى علاقة بالإرهاب والفساد.

● لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أى إجراءات تفوض الثقة، بما فى ذلك الترحيل والهجمات ضد المدنيين: ومصادرة و/ أو هدم منازل وأماكن فلسطينية، كإجراء عقابى أو لتسهيل (نشاطات) البناء الإسرائيلى؛ تدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية؛ وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تينيت.

● يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد على الأرض، مراقبة غير رسمية ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها.

● تطبيق، كما تمت المرافقة سابقاً، خطة قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء وتدريب واستئناف التعاون الأمنى بالعمل مع مجلس إشراف من الخارج (الولايات المتحدة ومصر والأردن). دعم الرباعية لجهود تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.

● يتم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية فى ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة.

● تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/ تدريبها ونظراؤها فى الجيش الإسرائيلى تدريباً بالتعاون الأمنى وغيره من المشاريع تطبيقاً لخطة تينيت، بما فى ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عال بمشاركة من مسؤولين أميركيين عن الأمن.

● تقطع الدول العربية التمويل الحكومى والخاص وكل أنواع الدعم الأخرى عن الجماعات التي تدعم العنف والإرهاب وتقوم بهما.

● يقوم جميع المانحين الذين يقدمون دعماً مالياً للفلسطينيين بتسليم تلك الأموال عن طريق حساب الخزينة الوحيد التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

• مع تقدم الأداء الأمنى الشامل قدمًا، يقوم الجيش الإسرائيلى بالانسحاب تدريجيًا من المناطق المحتلة منذ ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، ويعيد الجانبات الوضع إلى ما كان قائمًا قبل ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية فى المناطق التى تخليها القوات الإسرائيلية.

بناء المؤسسات الفلسطينية

• إجراء فورى بشأن عملية موثوقة لوضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية. توزع اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، مسودة دستور فلسطينى، يقوم على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات، كى تتم مناقشتها/ التعليق عليها علنًا. وتقترح اللجنة الدستورية مسودة وثيقة ل طرحها بعد الانتخابات للحصول على موافقة المؤسسات الفلسطينية الملائمة عليها.

• تعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية/ هيئة اتخاذ القرارات تتمتع بالسلطات.

• تسهل حكومة إسرائيل بشكل تام سفر المسؤولين الفلسطينيين لحضور جلسات المجلس التشريعى والحكومة، وإعادة التدريب الأمنى الذى يتم الإشراف عليه دوليًا، والنشاطات الانتخابية وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح.

• مواصلة تعيين الوزراء الفلسطينيين المتمتعين بسلطة تولى إصلاح أساسى. إنهاء الخطوات الأخرى لتحقيق فصل حقيقى للسلطات، بما فى ذلك أى إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض.

• تشكيل لجنة انتخابية فلسطينية مستقلة، يقوم المجلس التشريعى الفلسطينى بمراجعة وتنقيح قانون الانتخاب.

• الأداء الفلسطينى حسب معايير المعالم القانونية والإدارية والاقتصادية التى وضعها فريق العمل الدولى الخاص بالإصلاح الفلسطينى.

● يجرى الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة الذكر وفي سياق حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين/ حملة انتخابية تركز إلى عملية حرة متعددة الأحزاب .

● تسهل الحكومة الإسرائيلية قيام فريق العمل الخاص بالمساعدة وتسجيل الناخبين وتحرك المرشحين والمسؤولين عن عملية الاقتراع . دعم المنظمات غير الحكومة المشتركة في العملية الانتخابية .

● تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية بناء على التزام بأن هذه المؤسسات تعمل بشكل تام وفقاً للاتفاقيات السابقة بين الطرفين .

الاستجابة الإنسانية

● تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع الإنساني . تطبق إسرائيل والفلسطينيون بالكامل جميع توصيات تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية ، وترفع منع التجول وتخفف من القيود المفروضة على تحرك الأشخاص والسلع ، وتسمح بوصول كامل وآمن وغير معاق للموظفين الدوليين والإنسانيين .

● تقوم لجنة الارتباط المؤقتة بمراجعة الوضع الإنساني وإمكانيات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ويطلق جهد رئيسي للحصول على مساعدات من المانحين ، بما في ذلك (مساعدات) للجهد الإصلاحي .

● تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تصفية الحسابات وتحويل الأموال ، بما فيها المتأخرات ، وفقاً لآلية رصد شفافة تم الاتفاق عليها .

المجتمع المدني

● دعم مستمر من المانحين ، بما فيه زيادة التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية ، لمشاريع مباشرة ، شعبية - شعبية ، وتنمية القطاع الخاص ، ومبادرات المجتمع المدني .

المستوطنات

● تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية التي أقيمت منذ شهر آذار/ مارس ٢٠٠١ .

● انسحاباً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل ، تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات) .

المرحلة (٢)

الانتقال

حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣

تنصب الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة [الموقته] [with provisional borders and attributes of sovereignty]، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني. وكما سبق وأشير، إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم ضد الإرهاب، ومستعدة وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية. ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكلية الأمنية التي تم إصلاحها، سيحصل الفلسطينيون على دعم نشط من الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء.

وسيتقدم في المرحلة الثانية على أساس قرار إجماعي من الرباعية حول ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار. وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية، بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في عام ٢٠٠٣. وأهدافها الرئيسية هي أداء أمني شامل مستمر وتعاون أمني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء على وتعزيز الأهداف المعلنة في المرحلة ١، وقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

● مؤتمر دولي: تعقده الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فوراً في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، لدعم التعافي الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

● سيكون مثل هذا الاجتماع شاملاً، مرتكزاً إلى هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما في ذلك بين إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان)، وإلى المبادئ التي تم ذكرها في مقدمة هذه الوثيقة.

● تعيد الدول العربية العلاقات التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، إلخ).

● إعادة إحياء التعاظمى المتعدد الأطراف فى قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئة والنمو الاقتصادى واللاجئين وضبط التسلح.

● يصاغ الدستور الجديد لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة بشكله النهائى وتتم الموافقة عليه من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة. وينبغى أن تتلو الانتخابات الإضافية، إن تطلبها الأمر، الموافقة على الدستور الجديد.

● تشكيل حكومة إصلاح تتمتع بالسلطات وفيها منصب رئيس وزراء رسميًا، أنسجامًا مع مسودة الدستور.

● استمرار الأداء الأمنى الشامل، بما فى ذلك التعاون الأمنى الفعال على الأساس المنصوص عليه فى المرحلة ١.

● إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة عبر عملية تفاوض إسرائيلى- فلسطينى، يطلقها المؤتمر الدولى. وكجزء من هذه العملية، تطبيق الانتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل الجغرافى، بما فى ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

● دور دولى معزز فى مراقبة الانتقال، مع دعم نشط ومستديم وعملى من الرباعية.

● يشجع أعضاء الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما فى ذلك عضوية محتملة فى الأمم المتحدة.

المحلة ٣: اتفاق الوضع الدائم وإنهاء النزاع الإسرائيلى- الفلسطينى، ٢٠٠٤-٢٠٠٥

التقدم نحو المرحلة الثالثة، استنادًا إلى حكم المجموعة الرباعية الاجتماعى، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الفريقين ومراقبة المجموعة الرباعية. أهداف المرحلة الثالثة هى تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمنى الفلسطينى التواصل، والفعال، والمفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية التى تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم فى العام ٢٠٠٥.

● المؤتمر الدولي الثاني : تعقده المجموعة الرباعية ، بالتشاور مع الطرفين ، مطلع عام ٢٠٠٤ للمصادقة على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات الحدود المؤقتة والإطلاق الرسمي لعملية تحظى بدعم فعال ، متواصل ، وعمليات من قبل المجموعة الرباعية ، تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي فى عام ٢٠٠٥ ، بما فى ذلك الحدود ، والقدس ، واللاجئون ، والمستوطنات ؛ ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان ، وإسرائيل وسورية ، تتم بأسرع وقت ممكن .

● استمرار التقدم الشامل الفعال حول الأجندة الإصلاحية التى وضعها فريق العمل استعداداً لاتفاق الوضع النهائى .

● استمرار الأداء الأمنى المتواصل والفعال ، والتعاون الأمنى المتواصل والفعال على الأساس الذى وضع فى المرحلة الأولى .

● جهود دولية لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطينى ، استعداداً لاتفاق الوضع النهائى .

● يتوصل الفريقان إلى اتفاق وضع نهائى وشامل ينهى النزاع الإسرائيلى - الفلسطينى عام ٢٠٠٥ ، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الأفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ و ١٣٩٧ ، التى تنهى الاحتلال الذى بدأ عام ١٩٦٧ م ، وتتمن حلاً متفقاً عليه ، عادلاً ، ومنصفاً ، وواقعياً لقضية اللاجئين ، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين ، ويصون المصالح الدينية لليهود ، والمسيحيين ، والمسلمين على صعيد العالم ، ويحقق رؤيا دولتين ، إسرائيل ، ودولة ذات سيادة ، مستقلة ، ديمقراطية وقابلة للحياة هى فلسطين ، تعيشان جنباً إلى جنب فى سلام وأمن .

● قبول الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وأمن لجميع دول المنطقة فى إطار سلام عربى - إسرائيلى شامل .

مراجع الكتاب

أولاً : المراجع العربية

- إيان لوستيك : الأصولية اليهودية في إسرائيل (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١).
- شبتاي تيببت : بن جوريون والعرب (ترجمة غازي السعدى - دار الجليل للنشر، ١٩٨٧).
- صبرى جريس : اليمين الصهيونى (منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، ١٩٧٨).
- طاهر شاش : المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط (الطبعة الأولى ١٩٩٥ - الطبعة الثانية ١٩٩٦ - دار الشروق).
- طاهر شاش : مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية (دار الشروق).
- طاهر شاش : الصراع فى الشرق الأوسط : من هيرتزل إلى شارون (مكتبة الشروق الدولية).
- الدكتور عبد الوهاب المسيرى : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٥).
- الدكتور عبد الوهاب المسيرى : اليهودية والصهيونية وإسرائيل (المؤسسة العربية للدراسات والنشر ببيروت، ١٩٧٥).
- لىنى برينر : حركة التصحيح الصهيونية (ترجمة دار الجليل، ١٩٩٠).

- موسى بيلع : آباء الحركة الصهيونية (دار الجليل ، ١٩٨٧).
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية : فلسطين . . تاريخها وقضيتها .
- نور الدين مصالحة : طرد الفلسطينيين (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٢).
- هيرتزل ، تيودور : الدولة اليهودية (مكتبة الشروق الدولية) .
- مجلة الدراسات الفلسطينية .
- مجلة القدس .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Abel Wahab El Messiri: The Land Of Promise - (North American, 1977).
- Benni Morris: The Birth of the Palestinian Problem (Cambridge University Press, 1978).
- Charles D. Smith: Palestine and the Arab Israeli Conflict St. Martin Press).
- David J. Goldberg: To The Promised Land - A History of Zionist Thought (Penguin Books, 1996).
- Mark Tessler: A History of the Israeli Palestinian Conflict (Indiana University Press).
- Sami Hadawi: Bitter Harvest (The New World Press, 1967).
- Susan Hattis Rolef: Political Dictionary of the State of Israel (Jerusalem Publishing House, 1993).
- Walter Laqueur: A History Of Zionism (Schoken Book, 1976).
- Yehoshua Porath: In Search of Arab Unity - 1930 - 1945 (Frank Cass 1986).

• نبذة مختصرة عن السفير طاهر شاش

• الحالة الاجتماعية: متزوج وله ابنتان.

• المؤهلات العلمية:

- * ليسانس حقوق من جامعة فؤاد الأول عام ١٩٥٠ .
- * دبلوم دراسات عليا في القانون العام من جامعة القاهرة عام ١٩٦٤ .
- * دبلوم دراسات عليا في القانون المقارن من جامعة عين شمس ١٩٦٥ .
- * دراسات في القانون الدولي بجامعة فيريبورج بسويسرا .

• اللغات الأجنبية: الإنجليزية، الفرنسية، الإيطالية، الإسبانية.

• الوظائف والمناصب:

- * وكيل نيابة ١٩٥٠ - ١٩٥٤ .
- * عضو السلك الدبلوماسي المصري ١٩٥٤ - ١٩٨٩ .
- * سفير مصر في بيرو ١٩٧٥ - ١٩٧٩ .
- * رئيس الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي الفلسطيني على مستوى الخبراء (١٩٨٠ - ١٩٨٢) .
- * سفير مصر في النمسا ١٩٨٢ - ١٩٨٦ ، وأيضا في نفس الفترة: مندوب مصر لدى هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا، ومحافظ مصر لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ١٩٨٢ - ١٩٨٦ .

* رئيس مجلس المحافظين فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى فيينا ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

* مساعد وزير الخارجية ١٩٨٦ - ١٩٨٩ .

* عضو ورئيس المحكمة الإدارية للجامعة العربية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ .

* مستشار الوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام .

• الأوسمة والنياشين :

* وسام الاستحقاق من الطبقة الثانية ووسام الاستحقاق من الطبقة الأولى (مصر) .

* وسام كوماندوز (إيطاليا) .

* وسام الصليب الأكبر (بيرو) .

* وسام الصليب الأكبر (النمسا) .

• الأبحاث والمؤلفات :

* كتاب المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط (طبعة أولى ، وطبعة ثانية) - دار الشروق .

* كتاب التطرف الإسرائيلى جذوره وحصاده - (دار الشروق) .

* كتاب مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية - (دار الشروق) .

* عملية السلام فى الشرق الأوسط (مجموعة الدراسات) الاستراتيجية فى ذكرى حرب أكتوبر .

* عملية السلام فى الشرق الأوسط (موسوعة القرن العشرين) .

* مع آخرين : الإمبراطورية الأمريكية - (مكتبة الشروق الدولية) .

* كتاب الصراع فى الشرق الأوسط : من هيرتزل إلى شارون - (مكتبة الشروق الدولية) .

• المحاضرات والندوات :

* محاضرات وندوات عديدة بشأن الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية .